محمد سعد الدين قال إن الحل هو أن يسير المسئولون على خطى السيسى

رئيس جمعية مستثمرى الغاز: الروتين يقتل الاستثمار.. ولابد من توفير 1000 جنيه لكل مواطن

الإجراءات الحكومية عطلت اكتشاف «ظهر».. «مصر بتعوم على آبار غاز».. الثروات التعدينية مهدرة.. والمستقبل للطاقة الشمسية

طالب محمد سعد الدين، رئيس جمعية مستثمرى الغاز، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات، بأن توفر الحكومة دعما نقديا قدره ١٠٠٠ جنيه للمواطن من محدودى الدخل، حتى يستطيع أن يتحمل ارتفاع الأسعار، مؤكدا أن «مصر تعوم على آبار غاز»، وأن أمام الحكومة المزيد من الاكتشافات الأخرى قريبا.

وقال سعد الدين، فى حواره لـ«الدستور»، إن الروتين الحكومى فى كل المؤسسات هو السبب الرئيسى فى هروب الاستثمارات، موضحا أنه تسبب فى تأخر اكتشاف حقل «ظهر»، مشددا على ضرورة العمل فى الهيئات الحكومية بمبدأ الثواب والعقاب، وأن يتم تحقيق مبدأ «تكسب وتكسبنى»، وأن يسير المسئولون على خطى الرئيس عبدالفتاح السيسى، ليتمكنوا من تحقيق الإنجاز.

كما طالب بتوجيه دعم رئاسى لملف الطاقة المتجددة، مؤكدا أن هذا الملف سيحقق لمصر طفرة كبيرة، مشددا على أن الطاقة الشمسية هى نافذة أمل لمصر.

إسلام التمساح - هويدا سعيد

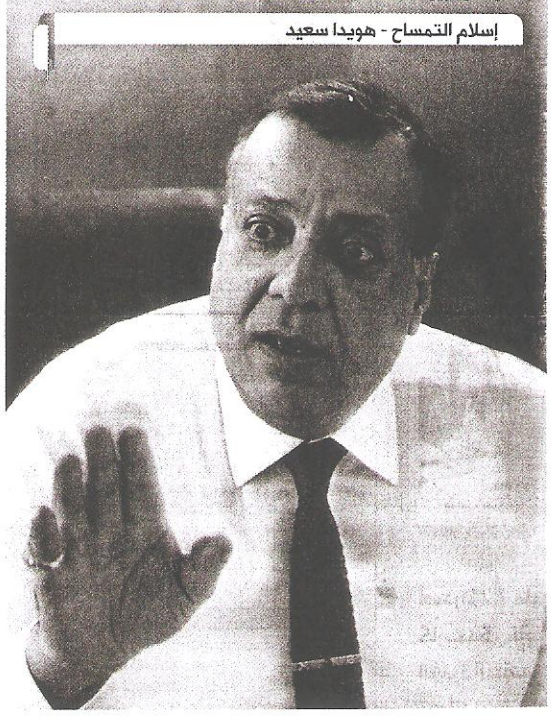

■ **بداية، هل ترى أن مصر بها ثروات لم تستغل إلى الآن؟**

– فعليًا، لدينا ثروات طبيعية من المعادن وغيرها تعزز قدرة الاقتصاد على المنافسة عالميًا، ولكن تبقى أزمة الموظف الحكومى، الذى يعطل كل شىء، ويقف حاجزا فى طريق الاستثمارات، وأرى أنه على جميع المسئولين أن يسيروا على طريق الإنجاز الذى رسمه الرئيس عبدالفتاح السيسى.

■ **كيف تتم معالجة خلل الجهاز الإدارى للدولة؟**

– لابد من تغيير الفكر، عبر محاسبة الموظف على أخطائه للعمل بآلية الإنجاز، وتطبيق حافز فى حالة إنجاز المعاهدات وغيرها، ولو حدث العكس، يتم تطبيق العقاب عليه، فالبداية دائما تكون من إصلاح الموظف، ولن يتم تحقيق أى شىء على أرض الواقع إلا بمعالجة هذا الخلل.

■ **ما أبرز الأضرار التى لحقت بالدولة نتيجة خلل الجهاز الإدارى؟**

– أبرزها، تأخر عملية اكتشاف حقل ظهر، فالشركات جاءت إلى مصر منذ سنوات وطلبت العمل فى الحقل، وبسبب الإجراءات الروتينية لم تستطع أن تبدأ عملها، فرحلت بسبب التعقيدات وآليات الروتين القاتلة، وبعد أن حدثت النقلة الاقتصادية، وتولى الأمور أشخاص يبحثون عن مصلحة مصر، جاءت الشركات ونفذت ما نحتفى به الآن، فلابد من أن نعى أن مصر تعوم على آبار غاز، وأمامنا المزيد من الاكتشافات الأخرى قريبا.

■ **هل ترى أن هناك ضرورة لتغيير آلية التعامل مع المستثمرين المصريين والأجانب؟**

– علينا العمل سريعا على تغيير تلك الآليات التى أفقدت مصر كثيرا من الاستثمارات الأجنبية والعربية، فأى مستثمر يبحث عن المكسب، وأى دولة تبحث عن زيادة فى معدلات رؤوس الأموال، ولا بد من أن نعمل على تحقيق مبدأ «تكسب وتكسبنى».

■ **ما طرق مواجهة مشاكل الكهرباء؟**

– اللجوء للطاقة البديلة والمتجددة، فمصر واحدة من دول قليلة تتمع بالطاقة الشمسية، وعلينا تنفيذ التجربة الألمانية، والتى استطاعت الاستفادة من الطاقة الشمسية، وقامت بتغذية معظم أوروبا بها، ويمكننا إنتاج ٥ ميجاوات بتكلفة ٢٣ مليار جنيه، وهى أقل من تكلفة إنشاء محطات كهربية.

■ **كيف نشجع الاستثمار فى مجالات الطاقة؟**

– للأسف، الأزمة الحقيقة تأتى فى إحجام البنوك عن تمويل مثل تلك المشروعات، ولا بد من وجود توجه حكومى وتبسيط للأمور على راغبى العمل فى ذلك القطاع، أو توجيه دعم رئاسى للموضوع، والذى سيحقق طفرة كبيرة فى الطاقة، ولابد من أن نعى أن الطاقة الشمسية نافذة أمل لنا.

■ **كيف ترى محور تنمية قناة السويس؟**

– محور تنمية القناة علامة فارقة فى تاريخ مصر، والهدف الرئيسى منه هو القيمة المضافة من وجوده، من خلال الخدمات التى ستقدم هناك، والدعم اللوجيستى، وتوفير فرص عمل لقطاعات كبيرة، فضلا عن أنه يعزز من وضع سيناء على خريطة حقيقة تدعمها الدولة، بعد انتهائها من محاربة الإرهاب هناك.

■ **هل ترى أن أسعار الوقود بمصر أقل من الخارج؟**

– فى البداية، أرى أن قرار الحكومة بزيادة أسعار المحروقات تأخر كثيرا، ولكنها أخطأت فى اتخاذ هذه القرارات دون النظر للمواطن الفقير، ولا بد من صرف دعم نقدى قدره ١٠٠٠ جنيه للمواطن محدود الدخل، حتى يستطيع أن يتحمل الأعباء المادية الناتجة عن ارتفاع الأسعار، تزامنا مع رفع الدعم الجزئى عن المحروقات.

وأما عن أسعار المحروقات فى مصر، فهى بالفعل أقل من السعر العالمى، ما عدا بنزين ٩٥، أما بالنسبة لتكلفة تعبئة أنبوبة البوتاجاز، فتصل إلى ٧٠ جنيها بالسعر العالمى، أما فى مصر بعد الزيادة التى أقرتها الحكومة، وصل سعر بيع الأنبوبة للمستهلك إلى ٣٠ جنيها، أى أن الحكومة لا تزال تدعمها بأكثر من ٥٠٪.

■ **هل سيتأثر منتجو ومصنعو الغاز المعبأ بسبب القرار؟**

– بالفعل، سيحدث تأثر بهذه الزيادة، بسبب ارتفاع أسعار العمالة، والنقل، والكهرباء، والعمولة التى يتم دفعها للموردين، وبالتالى لابد من النظر فى زيادة العمولة التى تدفعها الحكومة للمصانع، والتى تبلغ جنيهين على كل أنبوبة، ويجرى فى الوقت الحالى الترتيب للقاء مع وزير البترول، بعد ظهور آثار القرار على الأسعار.

■ **ما الموقف الحقيقى للثروات التعدينة غير المستغلة بمصر؟ وكيف ترى القانون الجديد لتنظيم الغاز؟**

– الثروات التعدينة تشارك فى الدخل القومى لمصر بمعدل ٨٪، على عكس الدول العربية، والتى تساهم فيها تلك الثروات بما يفوق الـ٢٠٪ من إجمالى الناتج القومى، وعلينا الانتباه لذلك، والاستفادة منها، وفيما يخص القانون الجديد لتنظيم التعامل على الغاز، فهو جيد ويضع مبدأ التكافؤ للشركات الحكومية والخاصة، ويعزز من مسيرة الاستثمار بمصر.

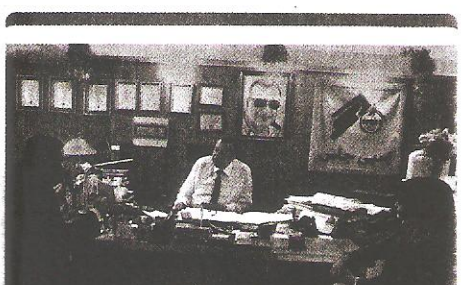

رئيس جمعية مستثمرى الغاز يتحدث لـ«الدستور»

كيف ترى رغبة الحكومة فى الرفع التدريجى لدعم الطاقة.. وما الحلول لإنقاذ محدوى الدخل؟

– لابد من توجيه الدعم للمستحقين نقديا، وأحذر من التراخى وسوء الاستخدام، لأنه يعنى أزمات جديدة ومتجددة فى آلية رفع الدعم، ولابد من توجيه الدعم النقدى من خلال تفعيل الرقم القومى، والذى لو تعاملت الحكومة به ستستطيع أن تقدر وبالأرقام، من الذى يستحق الدعم ومن لا، فالدعم أساس المشكلات فى مصر، والتوجه للدعم النقدى هو الحل لكل أزمات مصر. –

من؟	أين؟	لماذا؟
محمد سعد الدين	فى مكتبه	لتوضيح حقيقة مناخ الاستثمار فى مصر

لقطة

التشديد على ضرورة تغيير آليات التعامل مع المستثمرين